

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9329

الخميس، 25 أيار/مايو 2023، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيدة أمهيرد (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبزيا
	إكوادور السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كارويكي
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2320 (2016) و 2378 (2017) والاعتبارات المتصلة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن (S/2023/303)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 11/05.

الإعراب عن التعاطف إحياء لذكرى حفظة السلام الذين سقطوا

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): قبل بدء مناقشة اليوم، أدعو جميع الأعضاء للانضمام إلي في الإشادة بأكثر من 4 000 من حفظة السلام الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم.

إننا لا نحتفل اليوم بمرور 75 عاماً على عمليات حفظ السلام فحسب، بل نشيد قبل كل شيء بالرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام. فلنؤكد لعائلاتهم أننا لن ننساهم وأن تضحياتهم لم تذهب سدى. ولنؤكد أيضاً من جديد أهمية عمليات السلام التي أذن بها مجلس الأمن. فلنجد معاً سبلاً لجعلها أكثر فعالية ولنحسن أمن حفظة السلام. وبما أن المجلس هو الذي يأذن بعمليات السلام، فمن المناسب أن نحیی أيضاً - هنا ومعاً - ذكرى الخسائر التي تكبدناها. لذا فلنقف لحظة لتكريم أولئك الذين دفعوا أعلى ثمن.

وأدعو الآن جميع الأعضاء إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الترم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على حضوره في هذه اللحظة الجليلة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2320 (2016) و 2378 (2017) والاعتبارات المتصلة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن (S/2023/303)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة

في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد بانكولي أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيدة بيتانيا تاديسي، مديرة برنامج "أمني أفريقيا".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/303 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2320 (2016) و 2378 (2017) والاعتبارات المتصلة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن دعم الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، ويسرني عظيم السرور أن أتكلم أمام المجلس في يوم أفريقيا إلى جانب السيد أدوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي. نحتفل اليوم بالتوقيع قبل 60 عاماً مضت على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، سلف الاتحاد الأفريقي. وأحیی بلدان أفريقيا اليوم على وحدتها وتضامنها المتزايدين.

نما التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل كبير منذ توقيع الإطار المشترك عام 2017 بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. لقد وحدنا جهودنا وعملنا عن كثب، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان والسودان.

وقد عالجت طائفة من مسائل السلام والأمن - مبادرات منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام، وحالة الطوارئ المناخية، والمرأة والسلام والأمن، من بين مسائل أخرى. ففي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، دعمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة النظام الدستوري في مالي

إلحاحا. وقد سارع الاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية في السنوات الأخيرة إلى الاستجابة للطابع الصعب للنزاعات في أفريقيا - من منطقة الساحل إلى الصومال ومن موزامبيق إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين حالات أخرى.

إن العنف المسلح يلحق الضرر على الدوام وبشكل كبير بالسكان المدنيين وكثيرا ما يمتد عبر الحدود. وفي أفريقيا وأماكن أخرى، يتسم تزايد انعدام الأمن بتزايد استخدام التكتيكات غير المتكافئة وتطور الجماعات المتطرفة المسلحة واتساع تأثير الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتتطلب تلك الظواهر المترابطة نهجا واستجابات عالمية متناسبة. وتتضرر منطقة الساحل بشكل خاص. ولذلك دعا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي معا رئيس النيجر السابق، السيد محمّد إيسوفو، لقيادة فريق مستقل لتقييم الحالة في منطقة الساحل. ونتوقع توصياته بشأن الاستجابات للتحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة خريف هذا العام.

إن حتمية توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومرن ومستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي معروفة جيدا للمجلس. ففي عام 2015، على سبيل المثال، خصص تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) إلى أن الافتقار إلى آليات تمويل مستدامة ويمكن التنبؤ بها ومرنة لدعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي يقوض استدامتها وفعاليتها. وإدراكا منه لهذا التحدي المشترك، أعرب مجلس الأمن، في القرار 2378 (2017)، عن عزمه على مواصلة النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء آلية يمكن من خلالها تمويل عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي جزئيا من خلال اشتراكات الأمم المتحدة المقررة على أساس كل حالة على حدة.

ومعروض على المجلس اليوم تقرير الأمين العام (S/2023/303) مع توصيات بشأن تأمين هذا الدعم للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بتكليف من مجلس الأمن وتحديث للتقدم المحرز منذ عام 2017. وقد أعد التقرير بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء

وبوركينا فاسو وغينيا. واليوم، تدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الجهود الرامية إلى إحلال السلام وإقامة نظام بقيادة مدنية في السودان.

وعلى مدى السنوات الـ 20 الماضية، أظهر الاتحاد الأفريقي استعداده للنشر السريع لعمليات دعم السلام استجابة للنزاعات المسلحة في القارة. وساهم الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثاته في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر ومالي والصومال والسودان، في صون السلم والأمن القاريين، متشباً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وأظهرت هاتان البعثتان إرادة والتزاماً سياسيين كبيرين، ولكنهما واجهتا أيضاً بعض المشاكل المتكررة. وشملت التحديات نقص التمويل والافتقار إلى القدرات التشغيلية واللوجستية اللازمة، فضلاً عن عوامل دعم القوة ومضاعفاتها. وعلى الرغم من أن الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة والشركاء الآخرون مفيداً وموضع تقدير، فإنه كثيرا ما كان أيضا لا يمكن التنبؤ به.

ولعل أحدث أشكال التعاون بين منظمينا هو دعم الأمم المتحدة لبعثات الاتحاد الأفريقي لإنفاذ السلام في الصومال. ففي عام 2007، وافق مجلس الأمن على إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي عام 2009، أصدر المجلس تكليفاً بتقديم دعم جزئي من الاشتراكات المقررة لضمان حصول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للاضطلاع بولايتها. وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أساسية في دعم القوات الصومالية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد، وأود أن أشيد بجنود بعثة الاتحاد الأفريقي قطاع الأمن الصومالي الذين سقطوا في الصومال. وفي العام الماضي، أصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بهدف تسليم المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية بنهاية كانون الأول/ديسمبر 2024.

وإذ ننظر إلى أجزاء مختلفة من القارة، من الواضح أن الحاجة إلى وضع عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي على أساس متين تزداد

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أدويي.

السيد أدويي (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أعرب عن تقديري العميق لقيادة الأمين العام الحكيمة في مساعيه لدعم الخطة الأفريقية للسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز التمويل الفعال والمستدام لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

إن اليوم يوم أفريقيا. ويرمز الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيس هيئتنا القارية إلى أهمية ووعده ورؤية أفريقيا الحرة والموحدة وتتعلم بالسلام. فمنذ ستينيات القرن العشرين، واصلت منظمة الوحدة الأفريقية والآن الاتحاد الأفريقي الإسهام في حفظ السلام العالمي وبناء السلام والتنمية المستدامة والشاملة من أجل التقدم المشترك. إننا نشرك الأمم المتحدة اليوم، بعد 75 عاما من عمليات حفظ السلام، في تحية أبطالنا الذين سقطوا، مقدمين أرواحهم ثمنا للسلام العالمي.

واليوم لا تزال أجزاء كثيرة من أفريقيا مرتعا لانعدام الأمن. ولا يمكننا أن نستمر في استخدام أساليب حفظ السلام التقليدية في مواجهة الطابع المعقد للنزاعات التي تجتاح قارتنا الحبيبة ونطاقها، ولا سيما تلك التي تنطوي على التطرف العنيف والإيديولوجيات البغيضة والإرهاب والعصيان والتمرد. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى إحداث تحول نموذجي في مفهوم العمليات من حفظ السلام إلى إنفاذ السلام.

وبهذه المناسبة الميمونة ليوم أفريقيا، نقدر توجه تقرير الأمين العام (S/2023/303) البناء والإيجابي جدا، الذي يسלט الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017). وكذلك نشير إلى تقرير الأمين العام لعام 2017 بشأن الآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات دعم السلام التي يأذن بها المجلس للاتحاد الأفريقي (S/2017/454). أجل، فإنها دعوة إلى اتخاذ إجراءات ابتكارية وملموسة على أساس أنه يمكن التوصل إلى اتفاق - بالإرادة السياسية والعمل المتضافر - بشأن الطرائق التفصيلية للوصول إلى الأنصبة

والشركاء. ويسرنا أن نشير إلى أن الاتحاد الأفريقي أحرز تقدما كبيرا، يتعاون وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017). وعلى وجه الخصوص، عمل الاتحاد الأفريقي على التصدي للتحدي المالي لعملياته، بما في ذلك الالتزام بزيادة مساهماته المالية عن طريق تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. كما تحرك الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لوضع وتفعيل إطار امتثال للوفاء بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن معايير السلوك والانضباط.

وينبغي النظر في عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي كجزء من مجموعة الاستجابات للأزمات في أفريقيا إلى جانب آليات الأمم المتحدة القائمة. ويوجز التقرير المعروض على أعضاء المجلس عملية موحدة للتخطيط التشاوري ووضع الولايات، يمكن من خلالها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتشكيلات دون الإقليمية أن تقيم معا الاستجابة المطلوبة لأزمة ناشئة. ومن شأن تلك العملية أن تطمئن المجلس إلى أن حالة معينة قد استعرضت بصورة منهجية من قبل جميع الكيانات ذات الصلة. ومن ثم فإنه سيساعد المجلس على أن يقرر ما إذا كان يمكن إصدار ولاية بدفع اشتراكات مقرر. ويعرض التقرير نموذج البعثة المشتركة ومجموعات الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة باعتبارهما الخيارين الأكثر عملية لضمان التمويل الذي تحتاج إليه العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وسيؤذن بهذا الدعم على أساس كل حالة على حدة.

والحجة المؤيدة لتوفير التمويل الكافي لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أكثر من قوية. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يوافق مجلس الأمن على تقديم دعمه، بما في ذلك السماح بالحصول على اشتراكات الأمم المتحدة المقررة. وكما ذكر الأمين العام، فإن اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه المسألة التي طال أمدها سيعالج ثغرة خطيرة في هيكل السلم والأمن الدوليين ويعزز جهود الاتحاد الأفريقي للتصدي لتحديات السلام والأمن في القارة.

بأكثر من 340 مليون دولار اليوم ولا يزال الرقم في ازدياد. ومن المقرر بدء الاستخدام التجريبي لصندوق السلام في عام 2024، ولكن سبق بالفعل استخدام المرفق الاحتياطي للأزمات التابع له بالإذن بتقديم مليوني دولار من المرفق لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، عملاً بالقرار 2670 (2022). وبالمثل، استُخدم مبلغ مليوني دولار من المرفق الاحتياطي للأزمات التابع لصندوق السلام لتمويل القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نقوم بدورنا ونؤديه. ونحن ملتزمون بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ونثني عليها بشدة لإظهارها الروح الأفريقية. ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، أيضاً هذه الجهود الأفريقية.

ويسرني أن أبلغكم بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي تواصل إحراز تقدم كبير في تعميم مراعاة وتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك والانضباط في سياق التخطيط للبعثات وتسييرها وإدارتها وتصنيفاتها. ويساعد مشروع الشراكة الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي يركز على إطار الامتثال للاتحاد الأفريقي المنشئ في 1 شباط/فبراير 2022، في تيسير هذه الجهود حالياً. وقد مكن هذا المشروع المفوضية أيضاً من تنفيذ عدد من البرامج التدريبية كجزء من منهاج إطار الامتثال والمساءلة التابع للاتحاد الأفريقي. وشمل ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد والجيش الوطني الصومالي. ويجري التخطيط لبذل المزيد من الجهود على الصعيد الإقليمي.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي أيضاً بعدد من المبادرات لتيسير تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك اعتماد مكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء ذات الصلة. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى إجراء إصلاح شامل لنموذج الحرب العالمية الثانية لعمليات حفظ السلام، كما أن تمويله، بوصفه جزءاً حاسماً من وسائل التنفيذ، يجب أن يجسد أيضاً مقتضيات إنفاذ السلام.

المقررة للأمم المتحدة التي تمس الحاجة إليها من أجل التصدي بشكل أفضل للعمليات المستمرة والمعقدة لبعثات السلام في قارتنا.

ولا يمكن للتمويل الحالي لعمليات دعم السلام التي يقودها ويأذن بها الاتحاد الأفريقي أن يستجيب للخطة الملحة لتحقيق الاستدامة والفعالية أو للحاجة القوية إلى التمويل المبتكر. وهذا هو الهدف الأساسي للاتحاد الأفريقي: إن إمكانية استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة سيكون في صالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. ويتمثل بيان القيمة الذي نقدمه اليوم في أننا، بوصفنا الاتحاد الأفريقي، نواصل تعزيز هذه الحاجة إلى إمكانية التنبؤ والكفاية والمرونة والاستدامة في تمويل جميع عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

ولحسن الحظ، واستجابة لتوجيهات مجلس الأمن السابقة، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2023 ورقة بتوافق الآراء بشأن التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لأنشطة السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي. وتوصلت هذه الورقة التوافقية إلى فهم مفاده أن ثلاثة نماذج تمويل قابلة للتنفيذ ستكون في صالح الاتحاد الأفريقي بل والعالم بأسره: الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة للبعثات المختلطة؛ والاشتراكات المقررة للأمم المتحدة من خلال نموذج مكاتب الأمم المتحدة للدعم؛ وإمكانية تقديم دعم مباشر لعمليات الاتحاد الأفريقي دون الإقليمية لدعم السلام.

وهذا هو الوقت المناسب بالفعل إذا أردنا أن نستجيب بشكل حاسم بألية واحدة مناسبة ونموذج دعم لمعالجة مسائل النزاعات الخطيرة في قارتنا. وتوفر لنا الأزمات المستمرة في الصومال أو حوض بحيرة تشاد أو منطقة الساحل أو البحيرات الكبرى أو موزامبيق، أو في الواقع في السودان، اليوم، دروساً قيمة بشأن عدم كفاية هيكل السلام الدولي الحالي. والطابع المخصص لهذه البعثات ليس مستداماً.

ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزماً بإظهار الملكية الأفريقية والحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية بثبات مع التركيز على تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع المجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، زودت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي صندوق السلام المنشط

نود أن نقول إن المال ليس جوهر موضوع هذه الجلسة. بل إنه يتعلق أولاً وقبل كل شيء بنوع الترتيب الذي يمكن أن يفي على أفضل وجه بالتعهد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب في وقت تبين فيه أن الترتيبات والأدوات القائمة للوفاء بهذا الوعد غير كافية. وفي مراحل مختلفة من عمره البالغ 78 عاماً، تعين على مجلس الأمن أن يتخذ قرارات جريئة لتكثيف الترتيبات والأدوات اللازمة لصون السلام والأمن الدوليين مع تحديات كل عصر. وعلى الرغم من عدم نجاحها دائماً، لا شك في أنها تعطي الأمم المتحدة فرصة سانحة لكي تعمل على نحو أفضل في جهودها الزامية إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وبالنظر إلى طبيعة تحديات السلام والأمن التي تواجه أفريقيا، والتي تستأثر بنسبة 60 في المائة من قرارات المجلس، فقد حان الوقت لاتخاذ القرار اللازم لتكثيف الترتيب والأدوات اللازمة لتحقيق التعهد الأساسي للميثاق. ويمكن للمجلس أن يحقق ذلك من خلال الاستجابة لدعوة الأمين العام في التقرير المقدم اليوم (S/2023/303) بأن يبدي مجلس الأمن تأييده الواضح لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من قبل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وكما نوقش بشيء من التفصيل في تقرير أمني أفريقيا البحثي الخاص، فإن مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام كانت جزءاً هاماً من خطاب السياسات بشأن السلام والأمن الدوليين في أفريقيا لما يقرب من 15 عاماً. وفي مطلع القرن، أقر البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالحاجة إلى اللجوء إلى استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وقد استند ذلك إلى الاعتراف الأساسي بأنه عندما ينشر الاتحاد الأفريقي عمليات لدعم السلام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، فإنه يفعل ذلك كجزء من الترتيب الذي يعتبر ضرورياً وسعياً لتحقيق الصالح العام العالمي من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أوضحت التجارب التي شوهدت في استخدام عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي تحت رعاية المجلس أن الإمكانيات

في الختام، نصحتنا الشاعرة التشيلية غابرييلا ميسترال منذ عقود بأن الطفل لا يستطيع الانتظار. وفي هذا اليوم المميز بالنسبة للاتحاد الأفريقي، نقولها بصوت عالٍ وواضح: إن النساء والأطفال والشباب الأفارقة، ومعظمهم من ضحايا النزاع، لم يعد بإمكانهم الانتظار أو تحمل الانتظار أكثر من ذلك. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى النظر في تغيير الأساليب والتضامن من حيث الكثافة والنطاق. إن الخطتين الملحيتين، خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما بالنسبة للاتحاد الأفريقي، المبادرة الرائدة لإسكات البنادق، يمكن تحقيقهما على نحو أفضل إذا اعتُمدت توصيات الأمين العام وتُرجمت إلى إجراءات ذات صلة.

وأثق بأن عناصر كل من الورقة التوافقية للاتحاد الأفريقي وتقرير الأمين العام، المقدمين إلى المجلس للنظر فيهما، ستمكن أعضاءه من البت في المسائل الرئيسية والطرائق الواردة فيهما. والاتحاد الأفريقي برمته مقتنع بلا شك بأن دعم النشر الفعال لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وأنشطتها سيكون بمثابة منفعة عالمية، منفعة عالمية لصالح الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد أدبوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تاديسي.

السيدة تاديسي (تكلمت بالإنكليزية): أتمنى للجميع يوماً أفريقيا سعيداً.

وأود أن أشكر الرئاسة السويسرية على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن باسمي وباسم منظمتي، "أماني أفريقيا لخدمات الإعلام والبحوث".

إن "أماني أفريقيا" مؤسسة فكرية لعموم أفريقيا في مجال أبحاث السياسات والتدريب والاستشارات، تهتم بالعمليات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالسلام والأمن والحكم الديمقراطي والدستوري في أفريقيا، مع التركيز على دور الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له. ويشرفني أن أستفيد من العمل البحثي الثري الذي تقوم به منظمتي وأن أستخدمه في مخاطبة أعضاء المجلس اليوم.

مالية واجتماعية وغيرها من التكاليف الناجمة عن هذه الخسائر التي تلحق بالأسر والمجتمعات والمؤسسات التي يشكل هؤلاء الموظفون جزءا منها.

واستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة هو السبيل لصياغة هذا الترتيب والمجموعة المصاحبة له من الأدوات اللازمة لهذه الحقبة من أجل تزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية - وفقا للخطوط المبينة في تقرير الأمين العام وورقة توافق آراء الاتحاد الأفريقي بشأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي والمستدام لأنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن - من أجل إعطاء الأمم المتحدة، التي تعمل بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، فرصة بذل جهد مجدٍ نحو وعد الميثاق بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب في أفريقيا.

والصراعات في مختلف أنحاء القارة، بما في ذلك الصراعات التي تشارك فيها حاليا عمليات الأمم المتحدة الرئيسية لحفظ السلام، تتطلب استخدام مزيج من أدوات إنفاذ السلام وتحقيق الاستقرار وبناء السلام. ونتيجة للافتقار إلى الجمع بين تلك الأدوات والحيز العقائدي لاستخدام بعضها، تواجه بعثات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي تحديات هائلة.

وكما يشهد التقدم المحرز في الصومال بوضوح، في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي هناك، فإن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي مستعدة وقادرة على استخدام إنفاذ السلام لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام، عندما تتوفر لها الموارد المناسبة. وفي حالات النزاع المماثلة، يمكن أن تكون عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة البديل الضروري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الوقت الذي توجد فيه حالة من اللامبالاة إزاء استخدام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن استخدام عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام يوفر للمجلس سبيلا لمنع ظهور مثل هذا الفراغ الخطير للترتيبات الأمنية التي لا تعمل على أساس المبادئ المتعددة الأطراف.

الكاملة لذلك الترتيب لا يمكن تحقيقها إلا إذا زودت عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام بتمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به. وأكد المجلس على ضرورة هذا التمويل في مناسبات عديدة.

وقد وزع المجلس بالفعل أنصبة مقررة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وإن كان ذلك على سبيل الاستثناء دائما. وعملا بالقرارين 2320 (2016) و 2378 (2017)، فضلا عن البيان الرئاسي S/PRST/2022/6 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2022، الذي طلب إعداد تقرير الأمين العام المقدم اليوم، أود أن أشير إلى أن الأمين العام محق في قوله،

"إن اللحظة الراهنة مناسبة وتأتي في أوانها لكي يرقى مجلس الأمن إلى مستوى التحدي المتمثل في إرساء أسس جيل جديد من عمليات السلام في القارة الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة" (S/2023/303، الفقرة 43). وفيما يتعلق بما إذا كان العمل المؤسسي والفني المنجز جيدا بما يكفي لمثل هذا العمل، فقد أحرز تقدم قوي بما فيه الكفاية، وإن كانت بعض المجالات تتطلب مزيدا من التوطيد.

وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بوضع إطار امتثال لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، عملا بالقرارين 2320 (2016) و 2378 (2017). كما أنشأ الاتحاد الأفريقي وحدة مكرسة للامتثال. ويمكن زيادة تعزيز ذلك. ويمكن أيضا تعزيز تنفيذ معايير الامتثال بمزيد من الدعم.

وفيما يتعلق بتقاسم الأعباء، فإن أهم تطور من الناحية المؤسسية هو تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، المكرس لتعبئة الأموال من داخل القارة لتمويل عمل الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

وعلى الرغم من أن المسألة وضعت في إطار ضيق بالقيم النقدية، ينبغي النظر أيضا في الثمن الباهظ الذي يدفعه موظفو الاتحاد الأفريقي بأرواحهم وأطرافهم وما يترتب على ذلك من تكاليف

”لقد نغرة حاسمة الأهمية في هيكل السلام والأمن الدوليين، وسيعيد التأكيد بقوة على عزم المجلس القضاء على آفة النزاعات المسلحة في القارة الأفريقية“. (المرجع نفسه، الفقرة 44)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة تاديسي على إحاطتها. أدلي الآن ببيان بصفتي نائبة رئيس الاتحاد السويسري. أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والمفوض بانكول والسيدة تاديسي على إحاطاتهم الإعلامية.

هذا اليوم مهم من ناحيتين. إننا نحتفل بمرور 75 عاما على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونحتفل بيوم أفريقيا. لنا التهنة جميعا. ولذلك، فإن مناقشتنا بشأن نماذج حفظ السلام في المستقبل وتمويلها تأتي في الوقت المناسب.

إن بعثات حفظ السلام أداة أساسية لمجلس الأمن من أجل السلام والأمن في العالم. وهي ذات أهمية خاصة في أفريقيا، حيث يتم نشر العديد من تلك البعثات، ولكن الأهم من ذلك أن 13 من بين أكبر 20 بلدا مساهما بقوات هي بلدان أفريقية.

ولذلك، من الواضح أن أفريقيا تقي بمسؤوليتها عن الحلول التي تقودها أفريقيا للتحديات الأفريقية. وترحب سويسرا بتلك المساهمة الهامة. ونتطلع إلى استخدام فترة عضويتنا في مجلس الأمن للعمل بشكل أوثق مع أفريقيا ومواصلة دعمنا الطويل الأمد لهيكل السلام والأمن في القارة.

ولكي تقي بولاياتها، يجب أن تكون بعثات السلام قادرة على الاعتماد على تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن. وينطبق ذلك أيضا على البعثات الإقليمية التي أذن بها مجلس الأمن. وهذا أمر حاسم لمصداقية منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، نرحب باقتراح استخدام الأنصبة المقررة لذلك الغرض.

والمناقشة بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ليست جديدة. والاتحاد الأفريقي في وضع جيد يؤهله

إن مستقبل تعددية الأطراف يكمن في أفريقيا. والسبيل الأمثل لخدمة مصالح شعوب القارة الأفريقية هو في ظل نظام متعدد الأطراف، حتى وإن كان غير مكتمل الأركان. وكما كتب كوامي نكروما قبل 60 عاما:

”على الرغم من أن الثقة في الأمم المتحدة عانت من عدة صدمات منذ تأسيسها ... فهي تظل المنظمة العالمية الوحيدة التي تتاح فيها الفرصة لمشاكل العالم العديدة لإيجاد حل معقول“.

وكان تأييده لتعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة مطلقا لدرجة أنه شدد على أن الأمم المتحدة ”يجب، بالتالي، أن يدعمها جميع المهتمين بالحفاظ على السلام وتقدم الحضارة الإنسانية“.

واتخاذ قرار إداري بشأن استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من شأنه أن يسهم ماديا في استعادة ثقة أفريقيا في النظام المتعدد الأطراف، على النحو الذي عبر عنه نكروما بقوة، وأن يبسر تسخير المخزون الهائل من الدعم لتعددية الأطراف في أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في إطار ترتيب مؤسسي متفق عليه يشترك في وضعه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يوفر أفضل إطار لدور الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين ليكون إطارا يلبي توقعات ميثاق الأمم المتحدة. وتشير جميع الدلائل إلى أن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة فعالة من حيث التكلفة.

هذا لا يتعلق بتحرير شيك على بياض ولا هو مسألة صدقة. بل إن الأمر يتعلق بقيام المجلس بصياغة إطار للاضطلاع بنصيبه من المسؤولية في الصالح العام العالمي المشترك عن صون السلم والأمن في أفريقيا.

إن أفريقيا تتطلع إلى المجلس. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المجلس سيرتقي إلى مستوى الحدث ويستجمع الإرادة لإبداء استعداده، كما يقول الأمين العام

في الختام، ترحب سويسرا بمبادرة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس لاتخاذ قرار جديد من قبل المجلس بشأن التمويل المرن المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. فمن شأن ذلك أن يكون خطوة حاسمة لمستقبل عمليات السلام. وتعتزم سويسرا الإسهام بشكل بناء تحقيقاً لتلك الغاية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

السيد أغيما (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بمناسبة يوم أفريقيا الذي يصادف أيضاً الذكرى السنوية الستين للوحدة الأفريقية، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن (A3): غابون وموزامبيق وبلدي غانا.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2023/303) عملاً بالبيان الرئاسي للمجلس الصادر في آب/أغسطس 2022 (S/PRST/2022/6) ونشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، السفير بانكول أدوي، على إحاطتهما ورؤاهما الفريدة. نرحب أيضاً بمشاركة السيدة بيتانيا تاديسي، التي تكلمت باسم مؤسسة "أمني أفريقيا" في هذه الجلسة.

وكما سمعنا، فإن مناقشة اليوم تصادف أيضاً اليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لذلك، من المناسب أن أبدأ بالإشادة الخاصة بجميع حفظة السلام الذين ساعدت تضحياتهم في تحقيق السلام في أجزاء كثيرة من عالمانا. وبالنسبة لأولئك الذين ضحوا بأرواحهم، ينبغي أن يكون التزامنا الرسمي بتحقيق السلام العالمي بمثابة النصب التذكاري المناسب الذي نقيمه ونحن نعزي أسرهم.

لقد أثيرت مسألة قوة حفظ السلام والتحديات الملحوظة التي تواجهه عدة مرات وأصبحت مفهومة إلى حد كبير. بيد أن مهمة حفظ السلام قد صمدت وظلت أداة فعالة ومتاحة لمجلس الأمن على مدى الـ 75 عاماً الماضية خلال أداء مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبعد عرض تقرير الأمين العام هذا لدينا فرصة للحفاظ على مواطن قوة حفظ السلام مع قبول الأداة الإضافية التي

للاضطلاع بدور نشط في التصدي للتحديات الأمنية الراهنة والناشئة في القارة. وسويسرا ملتزمة دائماً في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، في عام 2018، عندما كان مجلس الأمن ينظر في هذه المسألة، شاركت سويسرا في تقديم مشروع القرار الذي اقترحه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (S/2018/1093).

ونحيط علماً اليوم بتقرير الأمين العام (S/2023/303) واستنتاجاته، التي تسمح لنا بتركيز اهتمامنا على العناصر الرئيسية.

أولاً، يجب على جميع قوات الأمن أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ويجب أن يكون ذلك الاحترام شرطاً مسبقاً لتوفير التمويل من جانب الأمم المتحدة، لأنه أحد شروط العناية الواجبة بحقوق الإنسان من قبلها. تشيد سويسرا وترحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي منذ عام 2018 بشأن الإطار المعياري لعمليات دعم السلام. ويتمثل الواجب الآن في تنفيذه بواسطة منظومة فعالة لمنع الانتهاكات وضمان الامتثال للمعايير المنطبقة، فضلاً عن السماح بإجراء تحقيقات مستقلة والمعاقبة على الانتهاكات عند الاقتضاء.

ثانياً، يجب أن يظل هدفنا تعزيز وتيسير الحلول المستدامة. في ذلك الصدد، فإن الملكية الإقليمية لعمليات السلام أمر أساسي. ويجب أن تتمكن المنظمات الإقليمية من تخطيط عملياتها وتنفيذها وإدارتها ودعمها وتمويلها بصورة مستقلة. وفي ذلك الصدد، نشجع لورقة توافق الآراء التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي هذا العام. وبالتالي فإن من المهم إيجاد صيغة طموحة وعملية لتقاسم الأعباء المتعلقة بعمليات دعم السلام.

أخيراً، يجب أن نعزز القيادة الفعالة وتقسيم العمل إزاء التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. تحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نستفيد من التجارب السابقة وأن نحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات كل منظمة على حدة. كما يجب تطبيق عمليات الميزنة القائمة، بما في ذلك آليات الرقابة دون استثناء على جميع مستويات التمويل من جانب الأمم المتحدة.

دعم السلام التي تقودها إفريقيا، نعتقد أن هناك أساسا جيدا لأن يعمل المجلس بشكل بناء في إمكانات عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي لتكون بمثابة عامل تمكين حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبادرة إسكات البنادق وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. يستند ذلك الاقتناع الراسخ إلى القدرة التي أثبتتها عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا على فهم سياق وديناميات النزاعات في القارة واستبقائها، فضلا عن تعزيز استراتيجيات دائمة في التصدي لها.

ردا على تقرير الأمين العام واسترشادا بورقة توافق الآراء بشأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي والمستدام لأنشطة السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، فضلا عن شواغل الوفود الأخرى، تود مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أن تعلق على أربع مسائل تتعلق بما يلي: أولا، أطر وآليات الامتثال المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ثانيا، المعايير الائتمانية الرشيدة للترتيبات المالية للاتحاد الأفريقي. ثالثا، عملية التخطيط المشترك وصنع القرار لدى البعثات. رابعا، مسألة تقاسم الأعباء.

وفيما يتعلق بأطر الامتثال، لقد بذل الاتحاد الأفريقي جهودا فعالة وأبدى التزاما بحسن نية لتعزيز إطار امتثاله وآلياته لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فضلا عن الامتثال لأعلى معايير الانضباط والسلوك في مبادئه وممارساته التدريبية لعمليات دعم السلام. في ذلك الصدد، من المهم أن نلاحظ أن اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي قد اعتمدت في 12 أيار/مايو ثلاث وثائق رئيسية: الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة في عمليات دعم السلام، وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين في عمليات دعم السلام، وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن اختيار وفحص موظفي عمليات دعم السلام. إن هذه السياسات ستكفل الامتثال لمعايير مماثلة لتلك الخاصة بالأمم المتحدة. كما يعدّ المشروع الثلاثي للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة آلية هامة أيضا أسهمت في تعزيز إطار الامتثال عن طريق تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين المنظمات الثلاث المعنية.

عرضها الاتحاد الأفريقي على المنظمة: أن نقود باسم المجتمع الدولي، عمليات فعالة لتحقيق السلام بحيث تتمتع بتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. من الجدير بالذكر أيضا أن السياق المتغير للسلام والأمن في أفريقيا ومنظورهما يتطلبان تكييف الاستجابات التي يضعها المجلس من خلال نهج أكثر استباقا عند الاقتضاء. في ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما تشديد الأمين العام في تقريره:

”وقد شددت، في عدة مناسبات، على الحاجة إلى جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة قوات إقليمية وبتمويل مضمون يمكن التنبؤ به. والاتحاد الأفريقي هو شريك بديهي في هذا الصدد.“ (S/2023/303، الفقرة 43).

فمن الواضح أنه إذا أردنا للمجلس أن يظل فعالا في التصدي لحالات النزاع المعقدة والمستمرة في القارة الأفريقية، سيتعين علينا النظر بعناية في الخيارات التي عرضها علينا الأمين العام والحفاظ على قدرة المجلس على الاستعادة من شراكات الأمم المتحدة القائمة مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لأجل التصدي للتهديدات الجديدة والناشئة في القارة الأفريقية. وإذ نشير إلى الشوط الطويل الذي قطعته أفريقيا في سعيها إلى أن تكون شريكا فعالا للمجلس في صون السلم والأمن في القارة، من المهم أن نشير إلى الطلب الأول الذي قدمته منظمة الوحدة الأفريقية إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 1981 للحصول على الدعم لنشر قوة لحفظ السلام لعموم أفريقيا في تشاد وكذلك القرار 1769 (2007) الذي أرسى أساسا لتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والقرار 1863 (2009) الذي أطلق مجموعة تدابير الدعم اللوجستي للأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخليفتها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وبعد اتخاذ القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017) والبناء على الزخم الناتج عن العمل الإيجابي المنجز بشأن تمويل عمليات

ونعتقد أنه في حدود قدرة أفريقيا على الإنفاق وقرارات الاتحاد المالية الحالية، إضافة إلى المساهمة القوية المقدمة من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي ضحت في مناسبات لا حصر لها بأرواح أفرادها دفاعا عن السلام، سنسعى خلال المشاورات المقبلة إلى تحقيق تقارب في وجهات النظر على أساس عملي وبناء للتوصل إلى أرضية مشتركة ترضي الجميع.

وبينما نلاحظ التعليقات القائمة بشأن مسألة القيادة والتحكم، لا نزال ندرك أن إجراء مناقشة بشأن تلك المسألة سيكون الخيار الأنسب والأجدي بعد أن أوضح أعضاء المجلس موقفهم المشترك بشأن اختيار الخيار المقترح لكي ينظر فيه الأمين العام. غير أن هيكل القيادة والسيطرة القائم، من خلال عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي المنتشرة حاليا بإذن من المجلس، يمكن أن يشكل أساسا لمزيد من المناقشات.

وكما نعلم جميعا، واستنادا إلى الدروس المستفادة، طرح الأمين العام في تقريره نموذجين عمليين للتمويل: أولا، نموذج مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لعمليات دعم السلام الأفريقية كما هو الحال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، مع بعض الإضافات، وثانيا، التمويل المشترك لبعثة مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مثل نموذج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويوفر هذان النموذجان عناصر مفيدة يمكننا الاستفادة منها لتشكيل أفضل إطار لتقديم الدعم من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا.

وبعد حصولها على تفويض من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لاستئناف المشاورات من أجل اعتماد قرار إطاري لمجلس الأمن بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على النحو المنصوص عليه في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في اجتماعه الوزاري المنعقد في 12 أيار/مايو 2023، تعترز الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس

وفيما يتعلق بمسألة معايير الاحتراز والائتمان، نشير إلى أن الاتحاد الأفريقي أحرز تقدما مطردا ومهما في ترسيخ قواعده وترتيباته المالية لضمان الشفافية في استخدام الأموال المخصصة لعمليات دعم السلام والمساءلة بشأنها. ونعتقد أن من شأن تطور وتعزيز هيكل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي وترتيباته ومرفقه الاحتياطي للأزمات توفير رقابة مالية صارمة على الأموال المكرسة لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لضمان الاستخدام السليم لتلك الأموال والمساءلة عنها.

وفيما يتعلق بمسألة التخطيط المشترك للبعثات واتخاذ القرارات بشأنها، نرحب بعدد الضمانات التي يقدمها الاتحاد الأفريقي نفسه والأمم المتحدة، مما يساعد على تجنب التعسف في العملية. إن المسار الوارد في تقرير الأمين العام (S/2023/303) والنظام الداخلي للاتحاد الأفريقي الذي يتعين اتباعه قبل إنشاء أي ولاية، بما في ذلك مستوى التأكيد والموافقة من جانب الجهاز المعني في الاتحاد الأفريقي قبل أن ينظر فيها مجلس الأمن، يوفران ضمانات مفيدة، نعتقد أنها تيسر متطلبات مجلس الأمن فيما يتعلق بالإبلاغ والإشراف، وفقا لمسؤولياته. أخيرا، فيما يتعلق بمسألة تقاسم الأعباء، نرحب بالتوضيح الوارد في ورقة الاتحاد الأفريقي التوافقية بشأن تخصيص 25 في المائة من ميزانيته لأنشطة السلام والأمن الأوسع نطاقا يقدمها صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن بدء المناقشات للتوصل إلى فهم مشترك بشأن هذه المسألة حاسم الأهمية لإجراء مداولات متسقة وبناءة ومثمرة. كما نرحب بالتنفيذ الكامل لأدوار صندوق السلام، الذي بلغ رصيده، اعتبارا من شباط/فبراير 2023، 337 مليون دولار. ونتطلع إلى تنفيذ القرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مؤخرا بزيادة الحد الأقصى لموارد مرفق احتياطي الأزمات، عقب اتباع الإجراءات المالية الواجبة، من 5 ملايين دولار إلى 10 ملايين دولار للفترتين الماليتين 2023 و 2024 وطلبه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي استخدام صندوق السلام للمساهمة في سد الفجوات المالية في البعثات القائمة مثل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

تبذلها الدول الأفريقية في التصدي للآزمات إلى مساهمات أكثر جدوى واتساقا من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي.

وكما يسلم التقرير، تطورت هذه المناقشة تطورا كبيرا في السنوات القليلة الماضية. فهي تقيم جميع الدروس المستفادة وكل التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالمسائل القانونية والإدارية والفقهية. واليوم، باتت الرؤية لدينا أوضح بشأن العديد من الجوانب التي حالت دون اتخاذ قرار في الماضي. ومع ذلك، لا يزال يتعين معالجة بعض القضايا وصقلها.

أولا، ينبغي أن تخضع عمليات السلام التي تستخدم الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة للإشراف المناسب من جانب مجلس الأمن. وينبغي اتخاذ القرار بشأن تقديم الدعم لأي عملية بعينها ونطاق هذا الدعم على أساس كل حالة على حدة، وأن يُتخذ دائما وفقا للخصائص السياسية والأمنية والإنسانية المحددة المتعلقة بكل حالة.

ثانيا، هناك حاجة إلى مجموعة كافية من الأطر فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسلوك القوات والانضباط لتوجيه القوات ذات الصلة. وتصبح هذه المعايير أكثر أهمية عندما تؤدي بعثات الاتحاد الأفريقي مهامها تنطوي على مخاطر أكبر، وهو ما يمكن أن يحدث في أحيان كثيرة إن تجاوزت العملية المعنية حفظ السلام. وفي هذا السياق، ندعو إلى استكمال العمل المتعلق بالمبادئ التوجيهية المشتركة للتخطيط التشغيلي لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ونشرها واستعراضها وانتقالها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشمل تطبيق المعايير واللوائح المناسبة مجالات أخرى، مثل الاتصالات الاستراتيجية، على سبيل المثال، من أجل تزويد بعثة ما بالأدوات المناسبة لمواجهة تحديات مثل خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وثمة خطوة رئيسية أخرى تتمثل في إجراء تقييم شامل لقدرات الدعم التشغيلي المتاحة والحاجة إلى تكييفها.

ولا يزال العديد من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية معلقا. ونأمل في معالجتها مع مضي المناقشة قدما. ومع ذلك، فإن التركيز على التمويل لا ينبغي أن يطغى على الحاجة إلى اتباع نهج شاملة

الاستماع بعناية إلى آراء جميع الدول الأعضاء داخل المجلس وخارجه وستكفل أخذ آراء جميع الوفود في الاعتبار فيما نمضي قدما في العمليات الأخرى لتنفيذ التطلع إلى تعاون جديد وفعال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية. وسنسعى في اتصالاتنا إلى سد الفجوة القائمة في الفهم بين طموحات الاتحاد الأفريقي وتوقعات الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

ختاما، لقد أصبحت عمليات دعم السلام آلية أساسية للاستجابة للآزمات التي تؤثر على القارة ويجب أيضا إدماجها في مناقشاتنا بشأن "الخطة الجديدة للسلام". ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد دعمهم لدعوة الأمين العام الواردة في تقريره إلى توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ومجلس الأمن يملكه مفتاح ترجمة ذلك إلى حقيقة واقعة. ويمكننا معا أن نقضي على آفة النزاعات المسلحة التي لا داعي لها في القارة الأفريقية.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المتبصرة.

ويعرب وفد بلدي أيضا عن امتنانه للأمين العام على إعداد تقريره عن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام (S/2023/303).

تتعقد جلسة اليوم في الوقت المناسب، فيما نحتفل بيوم أفريقيا. وفي هذا السياق، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تمنياتي الحارة جدا لأصدقائنا الكثيرين جدا في أفريقيا. إنها فرصة هامة للمشاركة في مناقشات تقر بالدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه شعوب أفريقيا والبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي في كفالة السلام والأمن في القارة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعدّد مناقشتنا اليوم في الوقت المناسب من منظور دعم نهج "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". ومن وجهة نظر عملية، فإنه يعترف بالمزايا النسبية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في قيادة عمليات السلام. ويجب أن يُترجم دعمنا الثابت للمساعي التي

به. وللتصدي بفعالية للتحديات المتزايدة التعقيد في أفريقيا، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يواصلوا تعزيز شراكتهم من أجل زيادة قدرتهما المشتركة إلى أقصى حد، مع الأخذ في الاعتبار أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستدعم في نهاية المطاف قدرتها بمفردها.

في عامي 2016 و 2017، انضمت اليابان، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، إلى توافق الآراء بشأن القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017). ونحن نشارك، منذ ذلك الحين، بشكل كامل في مناقشة مستفيضة بشأن مختلف خيارات التمويل والمساعدة المحتملة لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة.

واليابان، إذ تشاطر القلق الشديد إزاء هذا التحدي الدائم والسياق الدولي المتغير، تؤيد من حيث المبدأ إنشاء آلية يمكن من خلالها تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، التي يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تمويلًا جزئيًا من الأُنصبة المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تكون هذه الآلية شاملة للجميع أيضاً لتعكس أصوات أصحاب المصلحة المعنيين.

وما زلنا ملتزمين بإجراء مزيد من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة بشأن المساعدة الممكنة لعمليات دعم السلام تلك، وفي هذا الصدد نعتقد أنه ينبغي تسليط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن نواصل إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات من خلال الوسائل السلمية، مع الحفاظ على أولوية السياسة. وتلك هي مسؤولية الدول في المقام الأول، وأي عملية لدعم السلام ينبغي أن تساعد وتكمل الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية. ويجب تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال بناء المؤسسات والقدرات بالتوازي من أجل استدامة السلام وتوطيده. وتوفر لجنة بناء السلام، بدورها الفريد في منظومة الأمم المتحدة، منبرا قيما لهذه الجهود الوطنية.

للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا. ويجب أن تشمل تلك النهج استراتيجيات سياسية فعالة تهدف إلى منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، يجب أن نكفل بقاء الحلول السياسية في صميم ولايات البعثات. ولدينا فرصة فريدة للعمل من أجل إيجاد حل مبتكر يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين البيئة الأمنية الأفريقية. والبرازيل مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن الخطوات التالية في هذه المناقشة.

وبما أن هذه هي آخر جلسة للمجلس سأحضرها بصفتي الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، أود أن أعرب للجميع عن تقديري العميق للتعاون الوثيق والصداقة طوال فترة ولايتنا الحالية كعضو منتخب في المجلس. إن الدعم والدروس القيمة التي استخلصها فريقنا وأنا شخصيا من هذه الفترة ستبقى معنا. وآمل بصدق أن تلتقي مساراتنا مرة أخرى في المستقبل.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو؛ والسيد أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيدة تاديسي، مديرة برنامج "أمان أفريقيا"، على إحاطاتهم.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بجميع أفراد عمليات حفظ السلام وعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والترتيبات دون الإقليمية على شجاعتهم في الكفاح من أجل أفريقيا مستقرة ومزدهرة. ونقدر مبادرات السلام الإقليمية التي تتطوي على شعور قوي بامتلاك زمام الأمور لمنع نشوب النزاعات والوساطة فيها وتسويتها في القارة الأفريقية. يتطلب السلام المستدام بناء سلام محدد السياق. ولكل نزاع سماته المميزة، وأي عملية ناجحة يجب أن تولي تلك السمات دراسة متأنية، سواء كانت جيوسياسية أو اقتصادية أو ثقافية. وينبغي أن يكون الفهم القوي للظروف الفريدة لكل حالة في أفريقيا والنهج الذي يتم صياغته وفقا لذلك ميزة نسبية للاتحاد الأفريقي وعمليات دعم السلام الخاصة

الإرهاب. وعلى هذا النحو، يمكنها تحقيق نتائج سريعة بتكاليف يمكن التحكم فيها. ولذلك، من الضروري أن يحرز المجلس تقدماً ملموساً بشأن التمويل المستدام القابل للتنبؤ والذي تقتصر إليه حتى الآن.

وأود أن أذكر المجلس بموقف فرنسا التاريخي المؤيد لعمليات السلام الأفريقية وتمويلها من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ففي عام 2018، نُيِّد مبادرة الاتحاد الأفريقي والأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن (S/2018/1093) على أعلى مستوى، وبدلنا كل جهد ممكن للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة.

وفرنسا مستعدة لدعم غانا وغابون وموزامبيق في استئناف المناقشات في مجلس الأمن. وسنكون إلى جانبها لإعطاء هذا المشروع كل فرصة للنجاح.

ويجب أن نخطو خطوة أخرى نحو مبدأ تمويل عمليات السلام الأفريقية على أساس كل حالة على حدة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل استكمال التزام الاتحاد الأفريقي بتمويل جزء من جهوده في مجالي السلام والأمن. ويجب أيضاً وضع ذلك الالتزام الأفريقي موضع التنفيذ حتى نتمكن من المضي قدماً.

وينبغي أن يمكننا مشروع قرار من تأكيد القيمة المضافة لعمليات السلام الأفريقية، والتحرك نحو آلية تشاورية للتخطيط وصنع القرار، وتقييم الجهود التي لا يزال يتعين بذلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والسلوك والانضباط.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الكبير الذي أنجزه الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة وبفضل التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. وقد أتاح ذلك العمل اعتماد إطار الامتثال لحقوق الإنسان. ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده من أجل التنفيذ التشغيلي الكامل للإطار.

وفرنسا مقتنعة بأن مسؤولية المجلس هي دعم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في مواجهة التحديات الأمنية في القارة الأفريقية. وهذا هو أيضاً الغرض من العمل على وضع خطة جديدة للسلام. وتسرنى

ثانياً، يتطلب النهج التكاملي والمفيد بشكل متبادل تنسيقاً وثيقاً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بينما ينبغي أن يظل الدور المركزي للأمم المتحدة من دون تغيير في صون السلام والأمن. والتعاون الفعال بشأن التخطيط المشترك والتفويض والتناغم المتبادل للأعباء هو الأساس في النطاق الكامل لأنشطة دعم السلام طوال دورات حياتها. وكفالة الإشراف والمساءلة على نحو سليم من خلال العمليات المناسبة شرط مسبق لأي دعم تقدمه الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وأخيراً، يتمثل هدفنا المشترك في أن تكفل جميع العمليات، سواء بقيادة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، التقيد الصارم بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن إطار الامتثال للسلوك والانضباط. وفي ذلك الصدد، نرحب بإحراز الاتحاد الأفريقي تقدماً كبيراً، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2023/303)، الصادر في 1 أيار/مايو. ومن المهم بناء أنظمة مناسبة لاستعراض وتتبع تنفيذها أثناء وبعد العمليات من أجل التحسين المستمر.

ولا تزال أفريقيا تعاني من الأزمات المتعلقة بالأمن البشري الناجمة عن عوامل متعددة. ومن الضروري زيادة تعزيز الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية. ولا تزال اليابان ملتزمة بأداء دورها في دعم الجهود الدولية والإقليمية من أجل السلام والأمن في أفريقيا.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والمفوض بانكولي أدبوي والسيدة بيتانيا تاديسي على إحاطاتهم.

في يوم أفريقيا، في اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، يسعدني أن نجتمع مرة أخرى لمناقشة عمليات السلام الأفريقية بعد نشر تقرير الأمين العام (S/2023/303). وهذه مسألة رئيسية لمستقبل القارة الأفريقية. وفرنسا ملتزمة بكفالة أن يتمكن المجلس من ضمان توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية.

وهذه العمليات هي استجابة ملموسة لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا. فهي تتكيف مع بيئتها ومع التهديدات التي تواجهها، بما في ذلك

ثانياً، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدماً كبيراً في تحديد إطار امتثاله للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. ويجب الآن تطبيقه على العمليات الجديدة بفعالية. ونشجع على مواصلة تطوير أطر الامتثال الأساسية تلك.

ثالثاً، ينبغي أن نحدد بصراحة ووضوح الكيفية التي نعتزم بها تقاسم العبء المالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فأى سوء تفسير سيؤدي إلى توقف المبادرات الجديدة.

بينما يعتمد المجتمع الدولي في أغلب الأحيان حتى الآن على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نسلم بالميزة النسبية التي يمكن أن يوفرها الاتحاد الأفريقي وغيره لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، مع القدرة على الانتشار بوتيرة أسرع، والاستجابة بقوة أكبر لبعض التهديدات التي لا تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دائماً تمثل الاستجابة المناسبة لها.

في الختام، المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع البلدان، ولا سيما شركائنا الأفارقة، لوضع آلية مالية فاعلة تمكن من تقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر سويسرا على استضافة هذه المناقشة الحاسمة، ونرحب بمشاركة معنا هنا اليوم، السيدة أمهيرد. كذلك أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والمفوض أدويو والمديرة تاديسي على وجهات نظرهم المتبصرة.

خلال المناقشة السنوية المفتوحة لحماية المدنيين في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.9327)، سمعنا عن المخاطر التي يواجهها عدد كبير جداً من الناس في أفريقيا، من قبيل انعدام الأمن الغذائي، والتشريد القسري، والصراع والعنف، والاضطهاد، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن تقرير الأمين العام لهذا العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (S/2023/345) تشعر له الأبدان، ويتطلب استجابة. وكما أشار رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن حق

الروح التي يتحلى بها أعضاء المجلس والتزامهم بتعزيز عمليات السلام الأفريقية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الرئيس أمهيرد على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة.

وبينما نحتفل باليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بجميع الذين أسهموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى السنوات الـ 75 الماضية، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم سعياً إلى تحقيق السلام والاستقرار. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ جميع زملائنا المنحدرين من أصل أفريقي في يوم أفريقيا هذا.

نرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ 1 أيار/مايو (S/2023/303). أود أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ومفوض الاتحاد الأفريقي بانكول والسيدة تاديسي على بياناتهم.

إن الطبيعة المتغيرة للصراع في أفريقيا تتطلب من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين تكييف قدراتنا المختلفة لتتواءم مع تحديات السلام والأمن الناشئة والتخفيف من حدتها والصمود أمامها. ويتمثل أحد هذه التحديات الرئيسية في كيفية معالجة الثغرات في التمويل ومواطن القصور في القدرات التي أثرت على الأداء. وقد عاد أعضاء مجلس الأمن إلى مسألة استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتمويل العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي عدة مرات في السنوات الأخيرة. وقد أيدت المملكة المتحدة الإطار المحدد في القرار 2320 (2016)، بيد أننا ندرك أن ذلك لم يترجم إلى دعم عملي. كيف يمكننا إذن أن نحز تقدماً؟ لدي ثلاثة اقتراحات.

أولاً، بما أن تمويل كل عملية سيتطلب الأمر تحديده على أساس كل حالة على حدة، يجب أن نكفل دعم الأمانة العامة للعمل الرامي إلى تحديد الخيارات للعمليات في المستقبل وأن يؤدي فيها مجلس الأمن دوراً مبكراً في تحديد نطاق التقييم والتخطيط المشتركين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

للاتحاد الأفريقي على أساس كل حالة على حدة، مع الاحتفاظ بالرقابة، تماما كما درجنا عليه العادة بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة للسلام في أماكن أخرى.

ثانيا، فيما يتعلق بالرقابة المالية، فإن تلك مسألة شأنها شأن الممارسة المتبعة في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي ينبغي أن تخضع الجمعية العامة للرقابة على الميزانية والموافقة عليها بما يتفق مع أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها.

ثالثا، يسرنا أن نرى أن الاتحاد الأفريقي قد أحرز تقدما في وضع أطر بشأن حقوق الإنسان والسلوك والانضباط والأداء خلال السنوات العديدة الماضية. ونتوقع أن نرى التنفيذ الكامل لتلك الأطر، لأن الولايات المتحدة حريصة على دعم تلك الجهود. ومن هذا المنطلق، نريد أن نضمن أن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، إذا ما أُدُن بها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ستستخدم القوة في إطار ولاية مجلس الأمن لحماية المدنيين. ويجب أن تعمل أي عملية من أجل التوصل إلى حل سياسي، على النحو المبين بالفعل في مبدأ الاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام.

أخيرا، لا نزال ملتزمين بتقاسم الأعباء على نحو هادف فيما يتعلق بتكاليف عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في القرار 2320 (2016). ونذكر التحديات في ذلك الصدد، ولكننا نتطلع إلى العمل مع زملائنا أعضاء المجلس والاتحاد الأفريقي لاستكشاف مسارات ابتكارية للمضي قدما، تماما كما نتطلع إلى العمل مع مجموعة كاملة من الشركاء، بما في ذلك جميع أعضاء المجلس، والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، والأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني، فضلا عن كونغرس الولايات المتحدة، للنهوض بتلك المسألة.

نعتقد أنه، من خلال العمل في هذه المجالات الأربعة، يمكننا ذلك، وسنعمل على تعزيز أهدافنا المشتركة المتمثلة في أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، بما يتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. يوم أفريقيا سعيد.

في قمة الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في شباط/فبراير، فإن التحديات الأمنية المتغيرة في أفريقيا تتطلب أدوات جديدة ومبتكرة. وعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام إحدى تلك الأدوات المهمة.

نعلم أن الافتقار إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن يشكل عائقا أمام عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وتؤيد الولايات المتحدة، من حيث المبدأ، استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن هذه المساهمات يجب أن تخضع إلى تفويض مجلس الأمن والشروط المهمة المنصوص عليها في القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017) ويجب أن تكون متسقة مع المعايير التي نطبّقها على جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يظهر سجل الاتحاد الأفريقي السابق في عمليات دعم السلام أنه في معظم الأحيان يتمتع بالإرادة السياسية والخبرة الإقليمية والمهارات اللغوية والقدرة على الانتشار السريع لمعالجة النزاعات الأفريقية. خلاصة القول، إن الاتحاد الأفريقي في بعض الأحيان في وضع أفضل للاستجابة للتحديات الأمنية في القارة. وفي الوقت نفسه، نسلم بمتطلبات الرقابة والمساءلة المحتملة المرتبطة باستخدام الأموال المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وسنحتاج جميعا إلى العمل معا لضمان وجود آليات للتخفيف من التحديات والمخاطر، بما في ذلك من خلال ضمان معايير وآليات الترخيص المناسبة التي أوجزتها من فوري. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي بالفعل في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال إطار الامتثال الخاص به. وبينما نمضي قدما في هذه المناقشات، هناك أربعة مجالات، على النحو المبين في قرارات المجلس السابقة، نتطلع فيها إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لإحراز تقدم فيها.

أولا، نأمل أن نؤكد من جديد الأهمية التي نوليها لتفويض مجلس الأمن وألويته ورقابته. وكما هو مبين في قرارات المجلس السابقة، من الأساسي أن نكفل أن يأذن مجلس الأمن بعمليات دعم السلام التابعة

الأمن، اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2022/6) بشأن بناء القدرات في أفريقيا، يطلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى جميع الأطراف لإعادة التركيز على هذه المسألة الرئيسية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط التالية:

أولاً، لدى تناول مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، ينبغي تطبيق المبدأ الأساسي المتمثل في "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". وبما أن الاتحاد الأفريقي يقود عمليات دعم السلام التابعة له بنفسه، فإن البلدان الأفريقية ينبغي أن تقودها وتتولى زمامها بالكامل طوال عملية التخطيط والتفويض والنشر والإدارة. وبعد الحصول على الدعم المالي من الأمم المتحدة، ستظل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي عمليات تابعة للاتحاد الأفريقي. إنها مسألة حل مشاكل التمويل، وليس تحويل قوات الاتحاد الأفريقي إلى قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ثانياً، إن حماية حقوق الإنسان جزء من ولايات عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ولكن ينبغي وضع الأمور في نصابها الصحيح. فقد بذلت البلدان الأفريقية بالفعل جهوداً كبيرة لتعزيز بناء قدرات قواتها وزيادة الوعي بحماية حقوق الإنسان. ولا يمكن إنكار هذه الجهود. وفي الوقت نفسه، لا أحد لديه سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان. وقد واجهت بعض قوات البلدان المتمركزة في الخارج وبعض قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام مشاكل في السلوك والانضباط. ومن غير المقبول افتراض وجود شواغل تتعلق بحماية حقوق الإنسان بمجرد ذكر عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. فهذا شكل من أشكال التحيز. ولا يمكننا تجاهل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي برمتها وإسهاماتها المهمة لمجرد وجود حالات معزولة سابقة لانتهاكات حقوق الإنسان أو بدافع القلق فيما يتعلق بحالات معزولة محتملة في المستقبل. والأهم من ذلك، يجب ألا تُستخدم أحكام المساءلة في مجال حقوق الإنسان كذريعة لتأخير مناقشة خيارات التمويل إلى أجل غير مسمى وإرجاء اتخاذ قرارات بشأنها.

ثالثاً، ينبغي أن يكون الدعم المقدم من الأنسبة المقررة للأمم المتحدة مكملًا لأساليب التمويل الحالية للاتحاد الأفريقي. ويجب على

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بكم، أيتها السيدة أمهيرد، وأنتم تترأسون جلسة اليوم. أشكر أيضاً وكالة الأمين العام ديكارلو والمفوض بانكول على إحاطتهما الإعلاميتين. كما استمعت باهتمام إلى بيان مقدم الإحاطة الإعلامية الآخر.

اليوم يصادف يوم أفريقيا. أود أن استهل كلمتي بتقديم تهانئي الحارة لجميع زملائنا الأفارقة وأشقائنا وأخواتنا في أفريقيا.

في يوم الاحتفال باستقلال أفريقيا ووحدها، من المهم للغاية أن يناقش مجلس الأمن موضوع عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. من الجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا ما برحت، لسنوات عديدة، تعمل على تنظيم وتنفيذ عمليات لدعم السلام. لقد بذلت جهوداً هائلة للحفاظ على الاستقرار وإسكات البنادق في أفريقيا، وقدمت تلك المنظمات تضحيات هائلة.

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أشيد إشادة كبيرة بحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأن بعضاً من أجزاء أفريقيا لا يزال يشهد صراعات واضطرابات. ولا يزال الإرهاب والجريمة عبر الوطنية متفشين، وقد تسببوا في معاناة عميقة للشعوب الأفريقية. وأصبحت عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي الآن أكثر إلحاحاً، وهي تتطوي على مهام أصعب وتواجه مشاكل تمويل أكثر وضوحاً وتحديات أخرى. وفي شباط/فبراير من هذا العام، اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ورقة بتوافق الآراء تشدد على الحاجة إلى تزويد عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به وتدعو إلى تقديم الدعم من جانب الأمم المتحدة. وتطلعات البلدان الأفريقية في هذا الصدد مشروعة ومعقولة وتستحق اهتماماً كبيراً ودعمًا نشطاً من المجتمع الدولي.

ومنذ عام 2007، أجرى مجلس الأمن في مناسبات متعددة مداولات بشأن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وبينما أمكن التوصل إلى توافق أولي في الآراء، لا تزال هناك خلافات عديدة. وفي آب/أغسطس الماضي، يسرت الصين، خلال رئاستها لمجلس

الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة لمواصلة اتباع نهج عملي وموجه نحو تحقيق نتائج وللعمل من أجل إحراز تقدم جوهري في وقت مبكر بشأن المسائل ذات الصلة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن بانكولي أدويي على إحاطتهما في هذا الصباح. كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على حضوركم وعلى الدعوة إلى عقد جلسة اليوم حسنة التوقيت. وبطبيعة الحال، نتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة بيتانيا تاديسي، ممثلة برنامج "أمني أفريقيا"، التي استمعنا إلى إحاطتها باهتمام.

خلال العملية التي أدت إلى انتخاب إكوادور عضوا غير دائم في مجلس الأمن، كان لها شرف الاستماع إلى مختلف المنظورات والرؤى الأفريقية بشأن التحديات الراهنة للقارة، ووجدت عاملا مشتركا: إرادة ملكية الحلول، أي "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". وهذا لا يعني بالطبع أن تحقيق السلام والأمن في أفريقيا معزول عن بقية العالم أو أنه يستبعد أو يحد من مشاركة بلدان من مناطق أخرى في دعم إيجاد تلك الحلول. إن الحالة في القارة الأفريقية كانت وستظل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. وثمة دور مهم للمجتمع الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالتعاون والمساعدة والتمويل من أجل التنمية وبناء السلام. ونأمل مراعاة جميع هذه الجوانب عند صياغة "الخطة الجديدة للسلام".

وقبل بضعة أشهر، رحب مجلس الأمن بالجهود المهمة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والآليات الإقليمية في عمليات السلام والدور المتنامي الذي تؤديه فيها، وفقا لقراراته ومقرراته. وسلّم كذلك بأن إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الاتحاد الأفريقي للعمليات التي يقودها بفعالية تتمثل في الحاجة إلى تأمين موارد مستدامة ومرنة ويمكن التنبؤ بها لعملياته التي يأذن بها مجلس الأمن.

وأشار الأمين العام في تقريره عن الموضوع (S/2023/303) إلى أن الاتحاد الأفريقي أحرز، بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة

البلدان المتقدمة النمو، التي تشكل المساهمين الماليين التقليديين، ألا تُخفض دعمها التمويلي لأفريقيا نتيجة لذلك ويجب أن تمتنع عن الاكتفاء بتقديم مساهمات موجهة أصلا لأفريقيا إلى الأمم المتحدة تحت مسمى جديد للتصل من مسؤوليتها التاريخية تجاه أفريقيا. وإذا لم يزد إجمالي التمويل الخارجي المتاح في نهاية المطاف لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بل انخفض، أخشى أن تكون هذه النتيجة مناقضة تماما للغرض المقصود من الإصلاح.

رابعا، تواجه أفريقيا طائفة واسعة من التحديات الأمنية، وعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في المستقبل ليست كلها متطابقة في أساليبها. ولذلك، ينبغي ألا يكون هناك حل تمويلي واحد مناسب لجميع تلك العمليات. وقد طرح أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/303) أربعة خيارات. ولا ينبغي استبعاد أي من تلك الخيارات الأربعة بسهولة. والعامل الأساسي هو تحديد أي من تلك الخيارات يمكن أن يحظى بتوافق مبكر في الآراء ويعظم الفوائد لأفريقيا. وحالما تُتخذ القرارات السياسية، ينبغي التقليل إلى أدنى حد من الشكليات الإجرائية حتى يكون الاتحاد الأفريقي - وليس الأمم المتحدة - مسؤولا عن إدارة تفاصيل الميزنة والتنفيذ.

خامسا، في الوقت الحاضر، تواجه عمليات الأمم المتحدة المتعددة لحفظ السلام في أفريقيا تحديات معقدة، مما يجعل من المهم إجراء تقييمات استراتيجية في الوقت المناسب وتعديلات للولايات، بما في ذلك صياغة استراتيجيات للخروج. وينبغي النظر في تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بالاقتران مع إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبطريقة شاملة. ونؤيد التبسيط الحاسم والضروري لبعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والسعي لتحقيق الاستفادة المثلى منها. ويمكن استخدام ما سيتوفر من الموارد لتحسين الدعم المقدم لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وتدعم الصين بقوة أفريقيا في جهودها لتحسين قدرتها على دعم السلام وتؤيد توفير دعم تمويلي كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يغتنم مجلس الأمن

الأفريقية. اليوم، وبفضل الجهود المشتركة للبلدان الأفريقية، أصبح من الممكن إنشاء آليات لعمليات التصدي الجماعي لحالات الأزمات المحلية وإطلاق عمليات التكامل الإقليمي بأشكال مختلفة، مما يسهم دون شك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا ويعزز دورها في الشؤون الدولية.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على إسهام البلدان الأفريقية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء في قارتها أو خارجها. فلنشيد بجميع الذين ضحوا بأرواحهم من أجل تلك القضية النبيلة. إنه أيضا أمر رمزي للغاية أننا اليوم نناقش موضوع حفظ السلام الأفريقي. نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن بانكولي أديوي والسيدة بيتانيا تاديسي على إحاطاتهم.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017) والذي يتضمن اعتبارات محددة بشأن معالجة مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في القارة برعاية مجلس الأمن (S/2023/303). وتؤيد روسيا موقف البلدان الأفريقية بشأن ضرورة اعتماد تدابير فعالة لتعزيز القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة بشأن تلك المسألة. ونرى أن من غير الطبيعي أن يعتمد السلم والأمن في أفريقيا على المساعدة غير المنتظمة من فرادى الدول والمنظمات.

ونحن مقتنعون بأن الأفارقة أنفسهم يعرفون أكثر من أي أحد طبيعة عدم الاستقرار في منطقتهم وأسبابه الجذرية. فقد قطعوا شوطا طويلا في تشكيل الهيكل الإقليمي للسلم والأمن، ولديهم اليوم الآليات اللازمة التي تراعي الخصائص المحلية وتكمل بشكل متناغم جهود الأمم المتحدة في نطاق مسؤوليتها وولايتها. إن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يعمل بفعالية وتدعمه المفوضية الأفريقية، وفريق الحكماء، والنظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية الأفريقية. ويجري أيضا تجديد موارد صندوق السلام، ويجري تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي الرئيسية لإنهاء النزاعات المسلحة والتي تم تمديدتها حتى عام

والشركاء الآخرين، تقدا كبيرا في المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان وأطر الامتثال والانضباط وتفعيل صندوق السلام والاتفاقات المتعلقة بالمساءلة عن الأنشطة المالية. وترحب إكوادور بهذه التطورات وتعرب عن تأييدها لأي مبادرة لجعل عمليات السلام أكثر كفاءة وفعالية، مع الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ونعتقد أن من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز سياسات الرصد والإبلاغ حتى يمكن تزويد الجمعية العامة بما تحتاج إليه من تقارير الميزانية والتقارير المالية وتقارير الأداء المالي. فالموارد شحيحة دائما، ويجب تحليل القرارات المتعلقة باستخدامها تحليلا متعمقا، مع مراعاة الظروف المحددة لكل حالة ووجود مستوى مناسب من المسؤولية المشتركة، مع إعطاء الأولوية دائما للولول السياسية وتعظيم تأثير القدرات والعمليات.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية استمرار الأمم المتحدة في احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام، مثل موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس ودفاعا عن ولاية أذن بها المجلس، لأن ذلك ضروري لنجاح هذه العمليات. ونذكر أيضا بأن عمليات حفظ السلام لا تلغي الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ولذلك من الأهمية بمكان أن يتم أيضا ضمان التمويل الكافي لصندوق بناء السلام، وأن نستثمر بصفة عامة في التنمية المستدامة - التي هي السبيل الوحيد إلى السلام الدائم.

وأختتم بياني، في يوم أفريقيا الرمزي هذا، بترديد كلمات الأمين العام من هذا الصباح: دعونا نعمل معا من أجل أفريقيا التي نصبوا إليها؛ أفريقيا التي يحتاجها العالم؛ وأفريقيا التي تستحقها الشعوب الأفريقية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أتمنى لجميع زملائنا الأفارقة يوما سعيدا لأفريقيا. في مثل هذا اليوم، قبل 60 عاما بالضبط في أديس أبابا، عقد المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة ووضع الأسس لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، والتي يواصل الاتحاد الأفريقي الآن عملها بنجاح. وقد شكل ذلك أيضا تنويفا للمرحلة الأولى من القضاء على الاستعمار في القارة

إننا نتفحص الدروس المستفادة في تقرير الأمين العام من التفاعلات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتخطيط المستقبلي المحتمل واتخاذ القرارات المشتركة بشأن بعثات حفظ السلام في القارة، بما في ذلك أكثر طرائق التمويل قابلية للتطبيق، مع الحفاظ على تدابير صارمة للشفافية والمساءلة بشأن استخدام الأموال. ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشات موضوعية كجزء من عملية المفاوضات المقبلة بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن في المستقبل يتعلق بهذه المسألة.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ومفوض الاتحاد الأفريقي أدويو والسيدة تاديسي على إحاطاتهم الثاقبة.

وإذ يقترب اليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، نشيد بجميع الذين خدموا وما زالوا يخدمون ويعملون بعزم من أجل صون السلم والأمن وحماية المدنيين. كما نهني زملاءنا الأفارقة بيوم أفريقيا.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام (S/2023/303) واعتماد موقف أفريقي مؤخرا بشأن هذه المسألة، فضلا عن تجربتنا كعضو في الاتحاد الأوروبي في الشراكة مع القارة الأفريقية في طريقها نحو السلام والأمن، تمثل نقاط مرجعية رئيسية نحو مشاركتنا البناءة في ذلك الموضوع الهام. ومالطة ملتزمة بضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. إننا نؤمن إيمانا راسخا بقيمة وجدوى ذلك الطلب الذي طال أمده من شركائنا الأفارقة من منظور سياسي وتشغيلي على حد سواء. ومن الأهمية بمكان أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بالمسؤولية والملكية لقيادة عملياته للسلام بالالتزام متساو من داخل هذه القاعة في دعم تلك النداءات على نحو كاف.

وينبغي أن نستخدم العلاقة المعززة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للبناء على التعاون الملموس في التصدي للآزمات في القارة الأفريقية وتحسينه. إننا نعتبر تلك الممارسة تكميلية، فذلك يعزز بشكل مشترك نُهجنا إزاء التحديات والمصالح

2030. وقد تم إحراز تقدم كبير في ضمان حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة في الوحدات العسكرية الأفريقية.

لقد قدمت الأمم المتحدة، في مناسبات عديدة، مساعدة مادية ومالية للجهود الأفريقية في ميدان السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى حفظة السلام الأفارقة في ذلك البلد؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ ومساعدة الخوذ الزرق في مالي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

تشمل مزايا حفظ السلام الأفريقي مقارنة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على التصدي السريع للتحديات والتحديات الناشئة، فضلا عن الاستعداد لاستخدام القوة من أجل استعادة السلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق التهديد الإرهابي المتزايد في القارة، فضلا عن عدم استدامة اتفاقات السلام - أو غيابها في الواقع.

إن الحاجة إلى إجراء مناقشة متعمقة بشأن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به يملها موضوعيا العدد المتزايد باستمرار من الآزمات والنزاعات المسلحة في أفريقيا، والتي تسارع المنظمات ودول المنطقة إلى حلها. إن عدم الحصول على الموارد اللازمة لحل تلك الآزمات يؤدي حتما إلى عدم فعالية هذه الجهود وزيادة انتشار عدم الاستقرار.

إن زملاءنا الأفارقة قادرون على اتخاذ قرارات مسؤولة لضمان السلم والأمن في منطقتهم. وقد تجلى ذلك في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد مؤخرا، والذي أُنق فيه على استخدام صندوق السلام والمرفق الاحتياطي للآزمات التابع له لدعم عملية جماعة شرق أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعالجة مسائل التمويل التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. إننا نقدر استعداد الأطراف الفاعلة الإقليمية، كما أعيد تأكيده في مؤتمر القمة، للتمويل الذاتي بنسبة 25 في المائة من إجمالي إنفاق القارة على أنشطة السلم والأمن، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. وتؤكد هذه الخطوة، بالأفعال وليس بالأقوال، مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

وأنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بالاتحاد الأفريقي على التقدم الكبير المحرز نحو تنفيذ القرار 2320 (2016)، الذي يدعو إلى إقامة شراكة أوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أساس معايير وشروط واضحة. ونشعر بالتفاؤل بشكل خاص إزاء التقدم المحرز نحو الوفاء بمعايير الأمم المتحدة في حفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق باختيار الموظفين وحماية المدنيين ومنع العنف والاستغلال القائمين على نوع الجنس والتصدي لهما. فلا يمكن لبعثات حفظ السلام، أيا كانت ولايتها، أن تنجح إلا إذا جعلت حقوق الإنسان في صميم أنشطتها وامتثلت امتثالا كاملا لمعايير حقوق الإنسان والعناية الواجبة.

ونرحب بتصميم الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بدور أكبر في صون السلام والأمن في أفريقيا بالشراكة مع الأمم المتحدة. ونرى مطالب واضحة بإقامة شراكة أقوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجه القارة، بما في ذلك العنف المستشري والجماعات المسلحة والأنشطة الإرهابية وفشل مؤسسات الدولة في توفير السلع الأساسية. غير أن ذلك لن ينجح ذلك إلا إذا كفلنا تقديم دعم مالي مطرد ويمكن التنبؤ به لبعثات حفظ السلام ودعم السلام في أفريقيا بغية التصدي للتحديات الهائلة التي تضر بالمصالح الحيوية للشعوب في جميع أنحاء القارة. وتتطلب التهديدات الأمنية التي تواجهها أفريقيا استراتيجية مستدامة وطويلة الأجل تسمح بتعبئة الدعم المالي والسياسي للقضاء على العنف واستعادة السلام والأمن. ويلزم أن تكون هذه الاستراتيجية محورها الإنسان وأن تراعي الاعتبارات الجنسانية وأن تعزز أعمال الحقوق المتساوية للجميع، بحيث لا يعاني أحد من الاستبعاد أو التمييز. ويجب التحقيق بسرعة وفعالية في جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها. ونرحب بالتعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

إن بعثات حفظ السلام تعمل في بيئة غادرة تسودها العديد من التهديدات الفتاكة للمدنيين ولحفظه السلام أنفسهم. ومصدر تلك التهديدات هو المتطرفون المسلحون والجريمة المنظمة عبر الوطنية،

المشتركة. وتتيح لنا عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي فرصة بالغة الأهمية لتنفيذ هذه النهج المشتركة. فمن شأن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي الممولة تمويلا سليما أن تسمح لنا بالقيام بحفظ السلام في مساحة واسعة، وربما بأكثر من نموذج تشغيلي واحد. ونتطلع إلى تحديد أفضل لتفعيل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال المناقشات المقبلة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نشيد بالاتحاد الأفريقي على التقدم المحرز في المجالات البالغة الأهمية لحقوق الإنسان، وأطر الامتثال للسلوك والانضباط، وتشغيل صندوق السلام، وترتيبات المساءلة المالية. ونسلم أيضا بأن الانخراط الحقيقي في حل المسائل المتعلقة، مثل تقاسم أعباء تلك العمليات، لا يزال مطلوبا.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة التعاون مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال مشاركته المستمرة في المشروع الثلاثي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لتعزيز وتفعيل إطار الامتثال لحقوق الإنسان للاتحاد الأفريقي من أجل وضع سياسات الاتحاد الأفريقي موضع التنفيذ في مجال حقوق الإنسان والعناية الواجبة. ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي قدم 600 مليون يورو للفترة من 2022 إلى 2024 لدعم الجوانب العسكرية لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، فإننا نشجع أيضا أن تقدم قاعدة متنوعة من المانحين تمويلا إضافيا لضمان استدامة عمليات السلام حقا.

في الختام، تقف مالطة على أهبة الاستعداد للتعاون بشأن سبل المضي قدما وللمشاركة في المفاوضات المقبلة حول هذا الموضوع الهام. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأمن الجماعي. وقد حان الوقت لترجمة تلك المبادئ إلى واقع.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة زملائنا الأفارقة بمناسبة "يوم أفريقيا". وفي هذا اليوم، نشيد أيضا بجميع من أسهموا ويسهمون في عمليات حفظ السلام. وأشكر وكالة الأمين العام ديكارلو وسعادة السيد أدويو والمديرة تاديبي على أفكارهم القيمة.

المشتركة ضرورية للاستجابة بفعالية فور نشوب الأزمات. فالسلام مسعى مشترك تستوجب مسؤولية تحقيقه توفير الموارد اللازمة.

لقد سمعنا على امتداد السنوات الماضية العديد من الدعوات التي تطالب بتوفير الموارد اللازمة لإنجاح هذه العمليات، بما في ذلك في مجلس الأمن، الذي استجاب بدوره من خلال اعتماد قرارات وإصدار بيانات رئاسية منذ عام 2008، حيث أقر بالحاجة الماسة لتوفير تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ. كما شدد المجلس على ضرورة وجود أطر فعالة للمساءلة والامتثال. إذ نرحب في هذا السياق بجهود الاتحاد الأفريقي المتواصلة لتطوير وتنفيذ إطار الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والسلوك والانضباط، وهو ما تجلى بوضوح في الاجتماع الأخير للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي. ونرحب كذلك بالقرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن رفع سقف تمويل المرفق الاحتياطي للاستجابة للأزمات. فهذا القرار، إلى جانب المساهمات الإضافية لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، يؤكد على التزام أفريقيا بتقاسم الأعباء المالية وحرصها على تولي زمام المبادرة لحل النزاعات في القارة. ولا يفوتنا هنا التأكيد على ضرورة أن يكون الدعم المخصص لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام متمشيا مع المتطلبات الخاصة بكل حالة من حالات النزاع إذ لا يوجد حل واحد يناسبها جميعا. وينطبق المنطق ذاته على التمويل المخصص لدعم هذه العمليات.

إن التأكد من قدرة عمليات السلام على تحقيق أهدافها المنشودة من خلال عقد الشراكات وامتلاك الموارد اللازمة والمستدامة يعد مسألة بالغة الأهمية. ولهذا، وفي إطار ما أشار إليه الأمين العام، نرى أهمية أن ينظر المجلس في دعم تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والتي أنشأها مجلس الأمن، وذلك من خلال مساهمات الأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة. فالنماذج المختلفة التي طرحها الأمين العام، ومنها نماذج البعثات المختلطة ومكاتب الدعم، تستطيع إحداث فرق حقيقي على الأرض، الأمر الذي يستوجب

فضلا عن الدور المتنامي للشركات العسكرية الخاصة، التي تقوض سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويجب أن تؤخذ تلك التهديدات على محمل الجد تماما في الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

في الختام، ستدعم ألبانيا بنشاط المناقشات بشأن إنعاش هذه الشراكة الهامة. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهود، مع وضع حقوق الإنسان في الصدارة دائما، لضمان إرساء السلام الدائم في أفريقيا.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن

أشكركم، معالي السيدة أمهيرد، على ترؤسكم هذا الاجتماع الهام. كما أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ومفوض الاتحاد الأفريقي أدويي، وكذلك السيدة تاديسي على إحاطتهم الشاملة. ومع تزامن اجتماعنا هذا مع "يوم أفريقيا" ومرور 60 عاما على تأسيس الاتحاد الأفريقي، نغتنم الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجهود الدول الأفريقية في دعم السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ترحب دولة الإمارات بتقرير الأمين العام (S/2023/303) حول

هذه المسألة المهمة والذي يعرض لهذا المجلس رؤيته بشأن جيل جديد من عمليات السلام وعمليات مكافحة الجماعات الإرهابية التي تقودها القوى الإقليمية بحيث يتوفر لها تمويلا مضمونا ومستداما. ويوضح كذلك الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان التمويل اللازم والقابل للتنبؤ لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. فقد ثبت خلال العقدین الماضيين أن هيكل السلم والأمن الدوليين قد اعتمد باستمرار على الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في التصدي للنزاعات الناشئة في القارة الأفريقية، سواء في بوروندي أو مالي أو الصومال. ولهذا، نرى أن تطوير هيكل السلم والأمن الأفريقي قد عزز من قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر عمليات السلام، بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الإطار الذي يتناسب مع التفويض العام للاتحاد الأفريقي بشأن حل نزاعات القارة. فخبرة الاتحاد الأفريقي بالسياقات والديناميات المحلية هي خبرة استثنائية تبرر سبب اعتماد المجتمع الدولي على مثل هذه الأدوات. ولذلك، تُعد عمليات التقييم والتخطيط

من المجلس النظر بجدية في هذه النماذج ومناقشتها مع الاتحاد الأفريقي. ونرى أن الاتفاق على هذه المسألة سيجسد الشراكة الوطيدة بين منظمينا بشكل واقعي وملموس. وختاماً، يتطلع بلدي إلى المناقشات والمفاوضات المقبلة بقيادة الدول الأفريقية الثلاث حول هذه المسألة وإلى الانخراط بشكل بناء فيها. رفعت الجلسة الساعة 12/50.